

إشهار الجمعية اليمنية التعاونية لتسويق الأسماك والأحياء البحرية بصنعاء

الوزير الرباعي: انشاء الجمعية سيساهم في سد الفجوة بالجانب التسويقي للمنتجات السمكية الزراعة والثروة السمكية تدين الانتهاكات التي يتعرض لها الصيادون في البحر العربي



الإعلام الزراعي والسمكي
AGRICULTURAL & FISH MEDIA

تصدر عن الإعلام الزراعي والسمكي
وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

زراعية - تنمية - مجتمعية | السبت 28 جمادى الأولى 1446هـ | 30 نوفمبر 2024م | العدد 88 | أسبوعية | 12 صفحة www.agri-yemen.net



العلامة مفتاح يدعو إلى تفعيل
المبادرات المجتمعية بالبيضاء
لتحريك عجلة التنمية



أمين العاصمة يحث على تعزيز
الشراكة مع المجتمع وتفعيل دور
الجمعيات والمبادرات المجتمعية

أهمية الموروث الشعبي
البحري لمجتمع الصيادين



الحمضيات والتوسع في
زراعتها وتسويقها



جمعية البون الشمالي
أنموذج ريادي في التنمية
الزراعية

مدير مكتب الزراعة بمأرب المهندس فارس القانصي لـ "اليمن الزراعية"

- عملية تسويق البرتقال تحتاج إلى تنظيم وتعاون من الجميع
- نولي زراعة البن اهتماماً خاصاً ونهدف للتوسع في زراعته وتعزيز إنتاجيته
- لدينا 4 جمعيات حالياً ونعمل على انشاء جمعيات اضافة
- لدينا خطط مستقبلية للتوسع في زراعة الحبوب والبقوليات



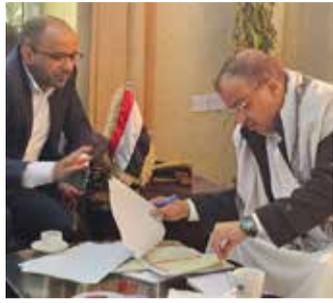
مزارعون: نواجه مشاكل في الإرشاد الزراعي وارتفاع في تكاليف الإنتاج.
التسويق الزراعي للبرتقال واليوسفي لايزال بالطرق البدائية



الاستثمار في الحمضيات

فرصة ذهبية لدعم الاقتصاد

اجتماع بصنعاء لمناقشة جوانب التعاون بين وزارات الزراعة والاتصالات والنقل



اليمن الزراعية - صنعاء

ناقش وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، ووكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للشؤون الفنية المهندس طه زبارة، جوانب التعاون بين الوزارتين في مجال الأتمتة.

وناقش الاجتماع سير أداء أتمتة الخدمات التي تقدمها وزارة الزراعة في العديد من الأنشطة والجوانب الإنتاجية والتسويقية والوقاية والصحة الحيوانية والإرشاد وخدمة الجمهور والسكرتارية وغيرها.

وتطرق إلى الجهود المبذولة في أتمتة الأعمال وتفعيل الربط الشبكي واستخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة وفق آلية عمل متكاملة، إلى جانب الإجراءات المتعلقة بتوفير البيانات والمعلومات والانتقال إلى مرحلة التداول الإلكتروني الرقمي في وزارة الزراعة. وأكد الاجتماع على أهمية تسخير الإمكانيات والاستفادة من الخبرات والتقنيات المتاحة لدعم البنية التحتية وتوحيد البرامج بما يخدم المعلومات والبيانات التسويقية والإحصائية عن القطاع الزراعي.

إلى ذلك ناقش لقاء بصنعاء الأربعاء ضم وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي،

والنقل والأشغال العامة، محمد عياش قحيم، سبل تطوير قطاع النقل الزراعي في اليمن.

وأكد الوزيران الرباعي وقحيم الحرص على تعزيز آلية النقل الزراعي لتحسين كفاءة إيصال المنتجات الزراعية من المزارع إلى الأسواق المحلية، ودعم الصادرات الزراعية بما يعزز من النهوض بالاقتصاد الوطني.

وأشارا إلى أن تحسين آلية النقل الزراعي سيسهم في تقليل الهدر في المنتجات الزراعية ويعزز التنافسية في الأسواق. وشدد وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والنقل والأشغال العامة على تكامل الجهود بين الوزارتين لتذليل الصعوبات التي تواجه قطاع النقل الزراعي، والعمل على إعداد خطط استراتيجية لضمان النقل الآمن والفعال للمنتجات الزراعية.

ورشة بصنعاء حول أسس بناء السياسات العامة لتنمية الموارد المائية

اليمن الزراعية - صنعاء

نظمت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، بالتعاون مع كلية الهندسة بجامعة صنعاء، ورشة عمل متخصصة لإعداد الأسس العلمية والقواعد والمعايير لبناء السياسات العامة لتنمية الموارد المائية واستصلاح الأراضي، بما يتوافق مع المنهجية القرآنية.

وفي الورشة، أكد وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي، أهمية صياغة السياسات الزراعية وفق ضوابط علمية مستندة إلى المنهجية القرآنية، بما يسهم في مواجهة التحديات التي تعيق القطاع الزراعي في اليمن.

وشدد على ضرورة تبني موجهات

القيادة الثورية والسياسية كمرجعيات رئيسية للنهوض بالقطاع الزراعي، وعدم الاعتماد على المرجعيات الخارجية والأسس الشخصية.

ولفت الوزير الرباعي إلى أهمية تعزيز التعاون بين وزارة الزراعة والأكاديميين في جامعة صنعاء، لضمان الاستفادة من الخبرات العلمية في معالجة المشكلات التي تواجه المزارعون، وتحسين جودة المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى تطوير الخدمات المقدمة في هذا المجال.

وأفاد بأن بناء هذه السياسات تعتمد على تحديد مرجعيات واضحة، تشمل المبادئ والموجهات القرآنية، مع الاستفادة من التقنيات الحديثة في إعداد البرامج والأنشطة ذات الصلة.



بمضور نائب وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية إبراهيم المداني افتتاح مشاريع خدمية وتنموية بمحافظة البيضاء

اليمن الزراعية - صنعاء



و341 ألفاً و620 دولاراً بتمويل الصندوق الاجتماعي للتنمية، وكذا حجر الأساس لمشروع منظومة إنتاج المياه بالطاقة الشمسية بتكلفة مليون و250 ألف دولار بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية. رافقهم نائب وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية إبراهيم المداني.

والتنمية المحلية والريفية. كما افتتحوا 74 مشروعاً من مشاريع المبادرات المجتمعية في المحافظة بتكلفة مليارين و207 ملايين و309 آلاف ريال. ووضع مفتاح ونائب رئيس الوزراء وزير الإدارة المحلية والتنمية الريفية الدكتور محمد المداني حجر الأساس لمشروع المرحلة الثانية من شبكة المياه الرئيسية والفرعية بتكلفة مليون

دعا النائب الأول لرئيس الوزراء العلامة محمد مفتاح إلى الاهتمام بتفعيل المبادرات المجتمعية في محافظة البيضاء ودعمها عبر وحدة التداخلات المركزية الطارئة، لما من شأنه تحريك عجلة التنمية المحلية في المحافظة. جاء ذلك خلال افتتاح ووضع حجر الأساس لعدد من المشاريع الخدمية بالبيضاء.

وأكد أن افتتاح ووضع حجر الأساس لهذه المشاريع الخدمية والتنمية في محافظة البيضاء يتزامن مع الذكرى السنوية للشهيد وفي إطار خطط حكومة البناء والتغيير لتنفيذ المشاريع الخدمية والتنمية.

وبلغت تكلفة 34 مشروعاً تنموياً وخدمياً في البيضاء مليار و153 مليوناً و472 ألف ريال بتمويل السلطة المحلية ووحدة التداخلات المركزية الطارئة بوزارة الإدارة

خلال إشهار الجمعية اليمنية التعاونية لتسويق الأسماك والأحياء البحرية بصنعاء

الوزير الرباعي: إنشاء الجمعية سيساهم في سد الفجوة في الجانب التسويقي للمنتجات السمكية

اليمن الزراعية - صنعاء

أعلن في العاصمة صنعاء الأربعاء الماضي عن إشهار الجمعية اليمنية التعاونية لتسويق الأسماك والأحياء البحرية، في حفل نظمه وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع الاتحاد التعاوني السمكي.

وفي حفل الإشهار أكد وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، أهمية إنشاء الجمعية السمكية استجابة لموجهات قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي الذي أولى العمل التعاوني والتساهمي والتشاركي اهتماماً كبيراً لدوره في تحقيق التنمية المستدامة.

وأشار إلى أهمية تكاتف جهود الجميع للنهوض بالقطاع السمكي، خاصة في ظل الاستهداف الممنهج للعدوان لهذا القطاع الاقتصادي المهم، مؤكداً أن زيادة الأداء التسويقي السمكي سيسهم في تحسين المستوى المعيشي للصيادين.

ولفت الدكتور الرباعي إلى أهمية إنشاء الجمعية اليمنية التعاونية لتسويق الأسماك والأحياء البحرية لما من شأنه سد الفجوة في

وفي الحفل أقيمت كلمتان من رئيس الجمعية اليمنية التعاونية لتسويق الأسماك والأحياء البحرية توفيق دهقم وأمين الجمعية عبد الله المحفدي، أكدوا على أهمية إنشاء الجمعية والتي ستعمل وفق رؤية وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية في الصيد التعاقد الذي سيساعد على وصول المنتجات السمكية بجودة عالية وسعر مناسب.

وأعلنت الجمعية في الحفل فتح باب التسجيل للعضوية للعام 1446 هـ - 2024 م، داعية منتسبي قطاع التسويق السمكي، سواء كانوا أفراداً أو شركات، إلى الانضمام والمشاركة في تطوير القطاع الحيوي ودعمه.

الجانب التسويقي للمنتجات السمكية، معبراً عن الأمل في أن تحقق الجمعية أهدافها في تحسين وتطوير أداء التسويق السمكي وفتح نوافذ تسويقية بالمدن الرئيسية وعواصم المحافظات بالتنسيق مع الجهات الرسمية ذات العلاقة.

بدوره أشار رئيس لجنة تسيير الاتحاد التعاوني السمكي عبد الحميد صلاح إلى أهمية تأسيس الجمعية لتعزيز العمل التعاوني بين الصيادين والموردين، وتطوير آليات تسويق الأسماك.

ونوه بجهود اللجنة التحضيرية وكل من ساهم في إنجاح هذا العمل التعاوني والذي يمثل كياناً لبائعي ومسوقي المنتجات السمكية والأحياء المائية.



وزارة الزراعة والثروة السمكية تدين الانتهاكات التي يتعرض لها الصيادون في البحر العربي

اليمن الزراعية - صنعاء

إجراءات فورية لرفع القيود غير القانونية المفروضة على المياه الإقليمية في البحر العربي وتوفير الحماية الكافية للصيادين اليمنيين في البحرين الأحمر والعربي.

وحقوق الصيادين في استخدام الثروات البحرية بطريقة قانونية وأمنة، وبما يتماشى مع القوانين والمواثيق الدولية التي تحمي حقوق الشعوب في استغلال ثرواتها الطبيعية، مطالبة باتخاذ

حرية الصيادين في ممارسة مهنتهم داخل المياه الإقليمية اليمنية. واعتبر البيان مثل هذه الأعمال والتصرفات خرقاً واضحاً للمبادئ الدولية المتعلقة بحرية الملاحة

القوات الإماراتية زوارقها الحربية ومليشياتها قبالة ساحل محافظة حضرموت في منطقة شحير. وأكدت الوزارة في بيان لها الأحد على موقفها الثابت في رفض كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييد

أدانته وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الاستفزازات والانتهاكات التي يتعرض لها الصيادون في المياه الإقليمية بالبحر العربي وخليج عدن، والمتمثلة في نشر

خلال مناقشة تنفيذ مشاريع الوحدة الزراعية وتعزيز العمل التنموي التعاوني

أمين العاصمة يحث على تعزيز الشراكة مع المجتمع وتفعيل دور الجمعيات والمبادرات المجتمعية

ودعمتها الوحدة، والمشاريع الجاري تنفيذها، في مختلف المجالات لاسيما في المجال الزراعي، ومنها مشروع إعادة تأهيل وتشغيل المسلخ المركزي بدار سلم، ومصنع الأعلاف. وأشار إلى مشاريع الثروة الحيوانية، والتسويق، وتنمية الموارد المائية، وأحواض حصاد مياه الأمطار، ومشروع الطاقة الاستيعابية وتحسين الوسائل التعليمية لكليتي الطب البيطري والزراعة بجامعة صنعاء، بالإضافة إلى دعم مشاريع أنشطة القطاع النباتي وترميم مستشفى المعهد البيطري والزراعي، ومكتب الزراعة وصيانة آلياته ومعداته. وأشار الإنسي، إلى أن وحدة التمويل لديها خطة استراتيجية طموحة تسعى لتحقيقها من خلال العديد من المشاريع المنفذة والتي سيتم تنفيذها في المستقبل، مؤكداً أهمية تضافر الجهود من أجل



فاعل في عملية التنمية وبما يخدم المواطنين داخل الأمانة، مشيراً إلى أهمية مشاريع التسويق الزراعي باعتبار العاصمة أكبر سوق استهلاكي للمحاصيل. بدوره استعرض مدير وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسلمكية بالأمانة عبد الملك الأنسي المشاريع التي نفذتها

مشروع حوض حصاد مياه الأمطار بمديرية بني الحارث لماله من أهمية في تغذية الحوض المائي لصنعاء تنفيذاً لتوجيهات القيادة. من جانبه نوه وكيل الأمانة للشؤون الزراعية الاستاذ محمد سريع، بالمشاريع التي تم تنفيذها عبر وحدة تمويل المشاريع الزراعية والسلمكية، كونها تسهم بشكل

إنجاح مشروع تقوية المشاركة المجتمعية في مجال التنمية المحلية والذي تنفذه مؤسسة بنين التنمية بالتعاون مع السلطة المحلية في الأمانة. ونوه بما تم تنفيذه من مشاريع تنمية عبر وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسلمكية بأمانة العاصمة، لافتاً إلى أهمية تنفيذ

اليمن الزراعية - صنعاء
حث أمين العاصمة الدكتور حمود عباد على أهمية تعزيز الشراكة مع المجتمع وتفعيل دور المبادرات المجتمعية والجمعيات التعاونية من خلال المشاريع الخدمية والتنموية، ترجمة لتوجيهات قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي، للنهوض بالتنمية الشاملة والتغلب على التحديات. وأكد خلال اجتماع عقد الأحد الماضي لمناقشة تنفيذ مشاريع الوحدة الزراعية وتعزيز العمل التنموي التعاوني بأمانة العاصمة أن التنمية هي الركيزة الأساسية التي يتعزز بها الارتباط في المجتمع، مشدداً على ضرورة أن يكون الأداء في المسار التنموي التعاوني على أعلى مستوى بما يسهم في تحقيق الأهداف التي تخدم المجتمع والوطن. وشدد على تكثيف الجهود من أجل

تدشين مهرجان حصاد البن في مديرية القفر

المؤسسة العامة لتنمية وتسويق البن تنظم مهرجان حصاد البن في مديرية العدين بمحافظة إب

التعريف بمراحل زراعة وإنتاج البن، ومعالجة التحديات التي تواجه المزارعين. وأشار إلى أهمية التوسع الأفقي والرأسي في زراعة البن بما يعزز الاقتصاد الوطني، موضحاً أن إنشاء المؤسسة يمثل دليلاً على اهتمام القيادة السياسية بدعم هذا المنتج اليمني وتعزيز قدرته التنافسية محلياً ودولياً. كما شدد العسل على أهمية الميدان كوسيلة للتواصل المباشر مع المزارعين، وتلمس احتياجاتهم، مؤكداً أن المؤسسة لديها استراتيجية لاستعادة مكانة البن اليمني وتعزيز ثقة العالم به كمنتج فريد يرتبط بتاريخ وحضارة اليمن. من جانبه، أشار رئيس الاتحاد التعاوني لمنتجي البن، محمد حسن عثمان، إلى أن المهرجان يمثل فرصة للتفاعل المثمر بين المزارعين والتجار وتبادل الخبرات، مشدداً على ضرورة توفير الاحتياجات الأساسية للمزارعين مثل الشتلات، وشبكات الري، ومكافحة الآفات الزراعية. تضمن المهرجان أنشطة توعوية وإرشادية قدمها مدير عام تنمية البن بالمؤسسة، محمد قايد حارث، حول أفضل الممارسات الزراعية لزراعة وإنتاج البن.

ومميزاته ومعايير جودته. واعتبروا قرار حظر استيراد البن الخارجي خطوة هامة لحماية زراعة وإنتاج وتسويق المنتج المحلي. تخلل الفعالية، الإعلان عن تشكيل جمعية العدين التعاونية الزراعية متعددة الأغراض، وتكريم المزارعين بشهادات تقديرية، وخمسين شتلة بن لكل مكرم. من جانب آخر دشنت المؤسسة العامة لتنمية وتسويق البن مهرجان حصاد البن في وادي شيعان بمديرية القفر بمحافظة إب، وذلك بمناسبة الذكرى الثالثة لثورة البن، تحت شعار: "تنمية وتسويق البن مسؤوليتنا جميعاً". ويهدف المهرجان، الذي ينظمه مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية في المحافظة ووحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والجمعيات بالتعاون مع اتحاد جمعيات منتجي البن إلى تطوير إنتاجية محصول البن وتوسيع زراعته، وتعزيز دوره كرافد مستدام للاقتصاد الوطني، إلى جانب الترويج للمناطق المنتجة للبن. وخلال التدشين أكد الرئيس التنفيذي للمؤسسة العامة لتنمية وتسويق البن، مانع علي العسل، أهمية المهرجان في



والمقاييس وضبط الجودة المهندس إبراهيم الأشول، ورئيس اللجنة التحضيرية للمهرجان المهندس محمد النزيلي، إلى أن الفعالية التي أقيمت بين حقول البن في وادي "منح" ضمن مناطق محمية وادي عنه ووادي الدور، تضمنت أنشطة توعوية بالممارسات الزراعية السليمة في مجال زراعة وإنتاج البن. وتطرقوا إلى أهمية تلك الأنشطة في تأهيل المزارعين لإنتاج البن العديني كأجود وأفضل أصناف البن في العالم، وكذا إكسابهم مهارات تتعلق بخواص البن

أصالته، وتعزيز إنتاجيته من خلال دعم وتشجيع المزارعين على التوسع في زراعته، وتقديم كافة التسهيلات الممكنة لتسويقه والترويج له عالمياً. وأوضح العسل إلى أن محصول البن يعد من أهم المحاصيل النقدية في محافظة إب، لافتاً إلى ارتباط البن العديني المعروف بجودته العالية بالهوية والحضارة اليمنية منذ القدم. وفي سياق متصل، أشار مسؤول القطاع الزراعي بالمحافظة المهندس حمود الرصاص، ومدير فرع الهيئة اليمنية للمواصفات

اليمن الزراعية - إب
نظمت المؤسسة العامة لتنمية وتسويق البن والقطاع الزراعي بمحافظة إب الأربعاء الماضي مهرجان حصاد البن في مديرية العدين، في إطار الفعاليات الترويجية للبن اليمني، تزامناً مع الذكرى الثالثة لثورة البن. وهدفت الفعالية، التي أقيمت برعاية السلطة المحلية بالمحافظة ووزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية وبمشاركة اتحاد جمعيات منتجي البن ووحدة تمويل المشاريع الزراعية بالمحافظة، إلى رفع مستوى الوعي بأهمية التوسع في زراعة البن، وإبراز خصائص البن العديني الذي يتصدر قائمة الأصناف عالمياً من حيث جودته العالية. وخلال الفعالية، أكد الرئيس التنفيذي للمؤسسة العامة لتنمية وتسويق البن، مانع العسل، على اهتمام القيادة الثورية والسياسية بتطوير زراعة البن كمورد اقتصادي هام يرتبط بهوية وحضارة الشعب اليمني. وأشار إلى حرص قيادة المؤسسة على تنفيذ التوجيهات الحكومية بشأن تنمية البن اليمني وحماية



عبدالخالق الهيج

دعم المنتج المحلي: خطوة نحو تقليل فاتورة الاستيراد

مع تصاعد التحديات الاقتصادية التي تواجه العديد من الدول، أصبح تعزيز استهلاك المنتجات المحلية ضرورة استراتيجية لتقليل فاتورة الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي. أن يفضل المستهلك المنتج المحلي على المستورد ليس مجرد خيار شخصي، بل هو توجه يعزز الاقتصاد الوطني ويسهم في خلق فرص عمل محلية وتحسين مستوى الدخل لدى المواطنين.

عندما يجد المنتج المحلي إقبالاً كبيراً من المستهلكين، يتحول إلى العلامة الأبرز في السوق، وهو ما يدفع الشركات والمزارعين لتحسين جودته باستمرار. في كثير من الدول، يعد دعم المنتج المحلي سياسة وطنية تستهدف تقليل الاعتماد على الواردات وتقوية الصناعة والزراعة المحلية. وبهذا الإقبال، تتحقق فوائد متعددة: تقليل تكاليف الاستيراد، تقوية الصناعات المحلية، وخلق بيئة مستدامة من خلال دعم المزارعين والصناعيين المحليين.

توجه المزارعين نحو الزراعة التعاقدية يمثل حلاً عملياً لدعم المنتج المحلي. في هذا النموذج، يبرم المزارع عقداً مع جهة تسويقية أو صناعية، يلتزم فيه بتوريد كميات وأنواع محددة من المنتجات الزراعية. من جهته، يلتزم المشتري بتقديم سعر عادل للمزارع، ويقدم في كثير من الأحيان المشورة الفنية والمدخلات اللازمة، مثل الأسمدة أو البذور، التي تُخصم تكلفتها لاحقاً من عائدات المزارع عند بيع المحصول.

هذا النظام ليس فقط أداة تسويقية، بل هو أحد أشكال التكامل الرأسي الذي يربط مراحل الإنتاج والتسويق بشكل منظم. فهو يقلل من المخاطر التي تواجه المزارعين، مثل تقلب الأسعار أو ضعف الطلب في السوق، وفي الوقت نفسه يوفر للجهات الصناعية منتجات ذات جودة وكميات مستقرة.

وللمزارعين، الزراعة التعاقدية ليست مجرد فرصة لتحسين الدخل، بل هي وسيلة لتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد. وينبغي عليهم التوجه إلى الجمعيات الزراعية في المديرية لتسجيل أسمائهم والمشاركة في هذا النظام الذي يوفر لهم دعماً متكاملاً.

تلك الجمعيات تعمل كوسيط بين المزارع والجهات التسويقية أو الصناعية، وتقدم برامج تدريبية وتوجيهية تضمن تحسين الإنتاجية والجودة. وفي الوقت نفسه، تُسهم الجمعيات في تنظيم سوق المنتج المحلي، ما يعزز مكانته ويزيد من تنافسيته مقارنة بالمنتجات المستوردة.

دور المستهلك

أما المستهلك، فيمكنه أن يكون حجر الزاوية في دعم الاقتصاد المحلي من خلال تفضيله للمنتجات المحلية. اختياره للمنتج المحلي لا يعزز فقط من فرص العمل والدخل المحلي، بل يبعث رسالة واضحة للسوق بأهمية تحسين الجودة والاستثمار في الإنتاج الوطني. الاعتماد على المنتج المحلي، من خلال تعزيز الزراعة التعاقدية وسياسات التفضيل المحلي، يفتح الباب أمام اقتصاد مستدام يقلل من الاعتماد على الخارج. ومع تكاتف المزارعين، الجمعيات، والمستهلكين، يمكن أن يصبح المنتج المحلي هو الخيار الأول في السوق، مما يهدد الطريق لتحقيق اكتفاء ذاتي ويعزز مناعة الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات.

جمعية البون الشمالي نموذج ريادي في التنمية الزراعية



ساهمت الجمعية في زراعة محاصيل استراتيجية عبر إنشاء حقول إيضاحية لمحاصيل مثل قمح الصماد، قمح أوسان، والبازل، والثوم. كما قامت بزراعة 85 لبنة من محصول فول الصويا بالتعاون مع 10 مزارعين بسعر 1500 ريال للكيلو. ويُستخدم فول الصويا كغذاء للدواجن ويدخل في صناعة أغذية الأطفال والنساء الحوامل. هذه المبادرة جعلت الجمعية أول من نجح في زراعة وإكثار فول الصويا محلياً، حيث تمتلك حالياً طناً من بذوره المحسنة.

مدارس حقلية وزراعة تعاقدية

أنشأت الجمعية 21 مدرسة حقلية، واستعانت بمهندسين زراعيين للإشراف والإرشاد، وبرزت كواحدة من رواد الزراعة التعاقدية. وساهمت هذه الجهود بشكل كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي من محصول الثوم، وتقليل الاعتماد على استيراده.

المساهمات المجتمعية

لعبت الجمعية دوراً محورياً في المبادرات المجتمعية، منها استصلاح طريق عزلة حمدة بكلفة 12 مليون ريال بمساهمة مجتمعية خالصة. هذا المشروع خدم 3000 نسمة وساهم في تسهيل التنقل ونقل المنتجات الزراعية، مما خفض تكاليف النقل وساعد في تحسين التسويق الزراعي.

أطلقت الجمعية مؤخراً مبادرة بدعم مدير عام مديرية ريدة عقيل الشريف، استهدفت تعزيز عضوية الجمعية وتشجيع جميع شرائح المجتمع على المساهمة فيها، بما في ذلك أصحاب الدخل المحدود. واستطاعت الحملة، التي استمرت خمسة أيام، استقطاب 2500 مساهم جديد.

تمكنت الجمعية بفضل خبراتها الواسعة في الأنشطة الزراعية، لا سيما الزراعة التعاقدية، من نقل تجاربها إلى جمعيات أخرى عبر اتفاقيات تبادل خبرات. هذا التوجه عزز من سمعتها كجهة ريادية في دعم التنمية الاقتصادية والزراعية محلياً. بفضل جهودها المتنوعة والمبتكرة، أصبحت جمعية البون الشمالي نموذجاً متميزاً للتنمية الزراعية. من خلال رؤيتها التعاونية واستراتيجياتها المدروسة، أسهمت الجمعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الاقتصاد المحلي، مما يجعلها مثلاً يحتذى به في النهوض بالمجتمع الزراعي.

شخص، لكنها حققت نمواً ملحوظاً ليصل العدد إلى أكثر من 5200 مساهم حالياً، كما قدمت الجمعية برامج تدريب متنوعة، حيث أهدت 96 فارس تنمية، و14 متخصصاً بالصحة الحيوانية، وباحثين تنمويين، إضافة إلى تدريب وتأهيل 4 من أعضاء الهيئة الإدارية.

دعم المزارعين بالقروض والبذور

ساهمت الجمعية في تقديم قروض بيضاء شملت 2000 لتر ديزل لدعم عمليات الحراثة المجتمعية، كما وفرت بذوراً محسنة لعدة محاصيل مثل الثوم والبقوليات والبطاطس والذرة.. هذا الدعم ساعد في تحسين الإنتاجية الزراعية وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

تدير الجمعية مشاتلاً زراعياً يوفر شتلات متنوعة وفق خطط المواسم الزراعية، كما أنشأت عيادة بيطرية لدعم الثروة الحيوانية، تشجيعاً للمجتمع على الاهتمام بهذا القطاع المهم. بالإضافة إلى ذلك، وقعت الجمعية اتفاقية مع مؤسسة الخدمات الزراعية لتوزيع المبيدات والأسمدة المحلية، مما جعلها وكيلاً معتمداً في محافظة عمران.

نفذت الجمعية تجارب ناجحة لـ 17 نوعاً من المبيدات والأسمدة المحلية الصنع، مما شجع 70% من المزارعين على استخدامها، وحققت نسبة نجاح بلغت 85%. ولتعزيز هذا النجاح، أنشأت 4 حقول إيضاحية لتوضيح فعالية هذه المنتجات.

تم الإعلان عن تأسيس جمعية البون

الشمالي بمديرية ريدة، بمحافظة عمران،

في العاشر من محرم 1443 هـ الموافق 25

أغسطس 2021 م. جاء تأسيسها لتحقيق تنمية

مستدامة تقوم على أسس هدى الله ومشاركة

المجتمع، بهدف تعزيز العمل التعاوني،

وتحسين الجانب الاقتصادي من خلال تطوير

الزراعة المحلية، وتقليل فاتورة الاستيراد،

وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

اليمن الزراعية - رضوان الشارف

وتأتي الجمعية امتثالاً لتوجيهات قائد الثورة، الذي شدد على أهمية تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية لتحقيق نهضة زراعية متكاملة. منذ تأسيسها، التزمت الجمعية برؤية تدعو إلى تعزيز وعي المجتمع وهويته، مع تحقيق استفادة قصوى من الموارد الطبيعية المتاحة لتحسين الظروف المعيشية. كما ركزت على أبعاد التنمية الثلاثة: الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية، مع إعطاء الأولوية للغذاء والدواء والملبس.

ومن أبرز استراتيجيات الجمعية تشجيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف.

بناء القدرات

بدأت الجمعية بعدد مساهمين بلغ 2000



الفاكهة الذهبية

البرتقال بين وفرة الإنتاج وزيادة التصدير



مشكلات التسويق

وفي السياق يؤكد مدير إدارة التسويق في الاتحاد التعاوني الزراعي بكيل طاهر أن مشكلات التسويق الزراعي في اليمن تؤثر بشكل مباشر على المزارعين والمستهلكين على حد سواء. ويرى أن أبرز التحديات التي تواجه مزارعي البرتقال تتمثل في سوء تنظيم الأسواق، وهيمنة الوسطاء والدالين، مما يؤدي إلى تضخم الأسعار على حساب المزارع والمستهلك. ويقول: "يتعرض المزارعون لتأخيرات في تسديد مستحقاتهم من قبل الوكلاء، التي قد تمتد لأشهر، إضافة إلى رسوم باهظة تُفرض في الأسواق، مثل الرسوم المرتفعة التي تصل إلى خمسة أو ستة آلاف ريال لدخول السوق فقط"، مشيراً إلى أن السوق يعاني من هيمنة الدالين والوكلاء الذين يسيطرون على تسعير المحاصيل من خلال مجموعات مغلقة في تطبيقات مثل "واتساب"، ما يجعل المزارع مجبراً على القبول بأي سعر يُعرض عليه.

ويضيف أن الوكلاء يسيطرون على معظم البسطات داخل الأسواق، مما يحقق لهم أرباحاً كبيرة دون وجود منافسة عادلة. ويتحدث عن الجهود التي يبذلها الاتحاد التعاوني الزراعي بالتنسيق مع الإدارة العامة للتسويق الزراعي ووزارة الزراعة، حيث تم التوافق على تقليص الرسوم المفروضة، وإلزام عمليات البيع بالوزن لضمان حقوق المزارعين، موضحاً أن هناك مساعٍ لخلق وعي لدى المزارعين بأهمية البيع بالوزن وهو الحل لكل اشكاليات التسويق لضمان سعر عادل، مشيراً إلى أن أرباح الوسطاء قد تصل إلى 100% أو أكثر، وهو أمر يتطلب تدخلاً حكومياً لضبط السوق.

ويشدد على ضرورة تحسين البنية التحتية للأسواق الزراعية، من خلال إنشاء أسواق حديثة تتبع المعايير البيئية والصحية، لافتاً إلى أن الأسواق الحالية تفتقر إلى التنظيم والنظافة، داعياً إلى إنشاء لجان عادلة لتحديد أسعار المحاصيل بما يحقق الفائدة للمزارعين ويجذب المشترين.

ورغم هذه التحديات، عبّر عن تفاؤله بموسم البرتقال لهذا العام الذي شهد إنتاج أصناف ذات جودة عالية، مما يفتح آفاقاً جديدة للتصدير، ويعود بفوائد كبيرة على الاقتصاد الوطني، إذا تم تنظيم العملية بشكل صحيح.

ويختتم حديثه بالتأكيد على ضرورة اتخاذ خطوات جديدة لحل هذه المشكلات وتحقيق التوازن في السوق بما يخدم المزارعين والمستهلكين على حد سواء.



يعمل المزارع يحيى بن عبيد بلا كلل، ولا ملل، في مزرعته الواقعة في محافظة الجوف. ويقول إنه يزرع 6 هكتارات من البرتقال، والتي تنتج قرابة 2500 سلة، ويُقدر بيعها من 13 مليوناً إلى 15 مليوناً في سوق حر غير منتظم، الأمر الذي يجعله مع مزارعين يرفعون أصواتهم عالياً، مطالبين بتنظيم تسويق البرتقال، إما بالوزن، أو بأي طريقة تؤدي لرضا كل الأطراف في حلقة التسويق. أما المزارع علي مقبل، فيقول إنه يزرع 200 لبنة، تنتج 1000 سلة، مشيراً إلى أن أبرز المشاكل التي تواجهه، هي عدم وجود إرشاد زراعي، لافتاً إلى أنهم يواجهون صعوبات في تكاليف الإنتاج من عمال، الذين يعملون في الحرق، وتقليب الأرض، ورش الأشجار، وسقيها، والحصاد.

اليمن الزراعية - الحسين اليزيدي

ربيح: بدأنا بتفعيل الزراعة التعاقدية، ولكن التجار أخذوا بالاتفاق



الصدى: ركزت على الإنتاج المحلي من البرتقال واليوسفي وأصلحنا الثلجيات الكبيرة بصنعاء لتخزين البرتقال والتفاح



طاهر: الوكلاء يسيطرون على معظم البسطات داخل الأسواق مما يحقق لهم أرباحاً كبيرة



العاصمة لتخزين المنتجات، وبدأنا بالبرتقال، والتفاح.

ويؤكد التاجر الصمدي أنه الوحيد الذي نجح في شراء المنتج المحلي من البرتقال، وأن هذا من دواعي فخره وسروره، قائلاً: "أنا الوحيد الذي نجح في التعامل مع المنتج المحلي من البرتقال رغم أن بعض التجار أبدوا ترددهم، وفضلوا العمل بالاستيراد خصوصاً العام الماضي، إلا أنني فضلت على العمل محلياً، والآن لدي 14 مخزناً في أمانة العاصمة لتخزين الفواكه أهمها البرتقال".

وخلال هذا الموسم توجه الصمدي لشراء مزارع برتقال في محافظتي مأرب والجوف، مؤكداً أن هذا الاستثمار ساعده على دخول مجال التصدير.

ويواصل: حالياً، نحن نصدر منتجاتنا، واشترينا العام الماضي أكثر من 3 آلاف طن من البرتقال المحلي، كما قمنا بتوسيع عمليات التسويق في مختلف المحافظات، والآن عدت من الاستيراد إلى التصدير، وأعمل على تعزيز هذا الاتجاه، وأتوقع أن اشتري هذا العام 4 آلاف طن من البرتقال واليوسفي.

بخطوات جادة نحو الزراعة التعاقدية، إذ أن الجمعية وعدت التجار بمواصفات معينة، وجودة عالية للإنتاج من البرتقال على أن يلتزم التجار بالشراء من الجمعية، ولكن ذلك لم يتم. ويضيف: "بدأنا بتفعيل الزراعة التعاقدية، ولكن التجار أخذوا بالاتفاق"، وبدأوا بالشراء من السوق الذي لا يتم فيه البيع بشكل منتظم، والذي يحتكم على المضاربة في الشراء من المزارعين.

ويؤكد ربيع أن الجمعية بصدد إعداد خطط لتكون لاعباً فاعلاً في حلقة السلسلة للبرتقال واليوسفي لتنظيم التسويق والتوسع في الزراعة للتصدير.

من الاستيراد إلى التصدير

التاجر عبد السلام الصمدي التاجر، الذي بدأ نشاطه التجاري في الزراعة بتوريد المنتجات من الخارج، يتحدث عن تحوله من استيراد البرتقال إلى تصديره.

ويقول: "في البداية كنت أستورد البرتقال، وبعض الفواكه من الخارج، ولكن مع التوجه نحو الاكتفاء الذاتي، قررنا أن نركز على الإنتاج المحلي من البرتقال واليوسفي، حيث قمنا بإصلاح الثلجيات الكبيرة في الستين بأمانة

ويقول المزارع مقبل: "هذا العام توجهت للتوسع في زراعة البرتقال، وقمت بشراء الشتلات، وبدأت في الزراعة.. بين كل شتلة وشتلة قرابة 3 أمتار لإتاحة النفس، والأوكسيجين بعد ارتفاعها عن الأرض.

ويضيف: "خسرت أكثر من 15 مليوناً قيمة الشتلات، وغرسها، والاهتمام بها، وتكاليف الماء والعمال.

ويواصل: "على الرغم أنني مزارع إلا أنني توجهت للتجارة في البرتقال، حيث أقوم بشراء عدد كبير من المساحات المزروعة للتخفيف من معاناة المزارعين في النقل، ولكن نحن نواجه صعوبة كبيرة في التسويق في صنعاء، في سوق ذهبان المركزي، وما نتعرض له من ابتزاز، بداية من البوابة على كل شاحنة نقل ندفع 2500 ريال، ويأخذ الدلال 500 ريال على كل سلة، وتذهب 5% من قيمة البيع للمكتب المسؤول عن السوق، وعلى خدمات لا نرى لها أي أثر، منوهاً إلى أنها مبالغ يتم فرضها عليهم، دون وجه حق، ولا سندت رسمية.

ويشير إلى أنهم ناشدوا الجهات المعنية لكن لم يتلقوا جواباً، أو توضيحاً.

وبحسب كتاب الإحصاء الزراعي للعام 2022م، فقد بلغت المساحة المزروعة بالبرتقال في اليمن 8093 هكتاراً، وبلغت كمية الإنتاج 128476 طناً.

وبحسب المصدر نفسه، فقد جاءت محافظة مأرب في المرتبة الأولى، بمساحة تقدر بحوالي 4602 هكتاراً، وكميات الإنتاج 78234 طناً، وتليها محافظة الجوف بمساحة 1648 هكتاراً، وكمية الإنتاج 23636 طناً، كما جاءت محافظة صعدة في المرتبة الثالثة، بمساحة تقدر بحوالي 314 هكتاراً، وبلغت كمية الإنتاج 6374 طناً.

أما اليوسفي، فقد بلغت المساحة المزروعة للعام 2022 في 1500 هكتاراً، وبلغت كمية الإنتاج 23025 طناً، حيث تتصدر محافظة مأرب المحافظات المنتجة لليوسفي بمساحة 370 هكتاراً، وكمية إنتاج بلغت 5906 طناً، تليها محافظة صعدة بمساحة 230 هكتاراً، وبلغت كمية الإنتاج 5520 طناً، فيما احتلت محافظة الجوف ثالثاً بمساحة 340 هكتاراً، وبلغت كمية الإنتاج 4080 طناً.

الجمعيات التعاونية

وبحسب مدير مكتب الزراعة في حريب القراميش بمأرب وممثل جمعية حريب القراميش التعاونية الزراعية قاسم ربيع فإن الجمعية قدمت للمزارعين الإرشاد الزراعي، وبدأت

المزارع مقبل: نواجه مشاكل في الإرشاد الزراعي وصعوبات في تكاليف الإنتاج

المزارع عبيد: نطالب بتنظيم تسويق البرتقال إما بالوزن أو بأي طريقة أخرى

الحملة المجتمعية للتوعية وعلاج الحمى القلاعية في الحديدة حماية للثروة الحيوانية ودعم للتنمية

اكتفاء الزراعة بمديرية المراوعة محمد عطية حدال بدور الحملة في مواجهة الحمى القلاعية، معتبراً أن توعية المربين هي حجر الأساس لحماية الثروة الحيوانية، مشيراً إلى أن اللجنة البيطرية بالتعاون مع اللجان المجتمعية، عالجت ووقّت أكثر من 3000 رأس من الأبقار والأغنام والماعز، مما أسهم في الحد من انتشار المرض. وفي السياق قال رئيس جمعية المنصور الزراعية بمديرية المنصور يوسف شرف إن الحملة تعتبر فرصة ذهبية للمربين للاستفادة من الإرشادات التوعوية والعلاجية المقدمة، لافتاً إلى أن الحملة عززت من قدرات المزارعين على التعامل مع الأوبئة وحماية مواشهم.

المربي حسين علي سليمان من مديرية المراوعة أكد أن الحملة وفرت له معلومات قيمة حول كيفية الوقاية من الأمراض، مما ساعده في اتخاذ التدابير المناسبة للحفاظ على صحة مواشيه، مضيفاً أن الدعم الذي تلقاه المربون، سواء من حيث الإرشادات أو الأدوية البيطرية، ساهم بشكل كبير في تحسين إنتاجية المواشي وزيادة دخلهم.

وتسعى الحملة، بالتعاون بين الفرق البيطرية والجمعيات الزراعية والمجتمع المحلي، إلى تحقيق نتائج مستدامة تعزز من صحة الثروة الحيوانية وتقلل من تأثير الأمراض الوبائية، حيث يوفر هذا التعاون الأدوات والمعرفة اللازمة للمربين للتعامل مع الأمراض، مما يدعم الاستقرار الاقتصادي للأسر ويحسن من الأمن الغذائي في المنطقة.

إطلاق الحملة التوعوية والعلاجية للحد من انتشار الحمى القلاعية في محافظة الحديدة يعكس التزام الحكومة والهيئات المعنية بحماية الثروة الحيوانية. ومن خلال الجهود المشتركة بين الكوادر البيطرية والمجتمع المحلي، تأمل وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد المحلي، بما يخدم الأمن الغذائي ويعود بالنفع على الأجيال القادمة.



إصابة جديدة لضمان التدخل السريع. وأكد الدكتور العامري على أهمية الحد من التسويق المؤقت للحيوانات المصابة وتجنب الاختلاط مع الحيوانات الجديدة إلا بعد التأكد من خلوها من العدوى، مما يساهم في السيطرة على المرض ووقف انتشاره.

مشاركة الجمعيات الزراعية

وعلى صعيد متصل أشاد رئيس جمعية



- وقف حركة الحيوانات: خصوصاً نقل الأبقار إلى الأسواق الأسبوعية. التحصين الدوري: للحفاظ على المناعة الصحية للحيوانات. تطهير الحظائر: باستخدام المطهرات المناسبة وتنظيف المخلفات الحيوانية بطرق صحية. إبلاغ السلطات المختصة: عند اكتشاف أي

اليمن الزراعية - أيوب هادي

تعد الصحة الحيوانية من الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، إذ تؤثر صحة الثروة الحيوانية بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي وسبل عيش العديد من الأسر.

في هذا الإطار، تتكاتف الجهود الحكومية والمجتمعية لحماية الثروة الحيوانية من الأمراض الوبائية التي تهدد مصادر الرزق والغذاء.

في محافظة الحديدة، أطلقت إدارة الصحة الحيوانية والترصد الوبائي بالهيئة العامة لتطوير تهامة حملة توعوية ومجتمعية لمكافحة انتشار الحمى القلاعية، وتهدف الحملة إلى توعية مربي المواشي بطرق الوقاية والعلاج، وتعزيز المناعة الصحية للثروة الحيوانية، مما يساهم في حماية سبل العيش للمزارعين وتحسين الأمن الحيوي في المنطقة.

وفي السياق قال مدير إدارة الصحة الحيوانية والترصد الوبائي بالهيئة فاضل العامري إن الحملة تأتي ضمن جهود وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية لتعزيز الوعي الصحي.

وأضاف أن الحملة تستهدف معالجة الحيوانات المصابة في البؤر المكتشفة حديثاً، بناءً على بلاغات شبكة الترصد الوبائي والجمعيات الزراعية، كما تسعى إلى توعية مربي المواشي واللجان المجتمعية بأساليب معالجة الحيوانات والحد من انتشار الأوبئة.

ويشارك في تنفيذ الحملة 50 طبيباً ومساعداً بيطرياً موزعين على المديرية المستهدفة، مدعومين بالأدوية البيطرية والنشرات الإرشادية اللازمة.

وتركز الحملة على توعية المربين بالخطوات اللازمة للتعامل مع الحمى القلاعية، خاصة في الأبقار. وتشمل الحملة هذه الخطوات: عزل الحيوانات المصابة: لتجنب نقل العدوى إلى الحيوانات السليمة.

تعزيز مكانة الحمضيات على المستوى المحلي والدولي

كما أن تطبيق نظام الزراعة التعاقدية سيساهم في تحسين إدارة المنتج الزراعي، حيث يضمن هذا النظام للمزارع بيع محصوله والحصول على مدخلات الإنتاج في الوقت المناسب، بينما يتيح للتاجر الحصول على منتج ذو جودة عالية يلبي احتياجات السوق.

علاوة على ذلك، يمكن لنظام الزراعة التعاقدية أن يكون وسيلة فعالة لبناء شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى الجمعيات التعاونية الزراعية. عبر توقيع عقود استثمارية ضمن هذا الإطار، يمكن تهديد الطريق لتوطين صناعة الحمضيات في اليمن، خاصة فيما يتعلق بإنتاج العصائر والصناعات الغذائية المرتبطة.

لذلك، يتطلب الأمر من الجهات المعنية إيلاء مزيد من الاهتمام بهذا القطاع الزراعي الواعد، كونه أحد الركائز الأساسية التي يمكن أن تساهم في تحسين الاقتصاد الوطني وتحقيق الفوائد على كافة المستويات. زراعة الحمضيات ليست فقط أداة لتحقيق التنمية الزراعية، بل هي استثمار مستدام يعكس إيجاباً على المزارعين والمستهلكين على حد سواء.

أيمن الرماح



تتميز اليمن بمقومات زراعية فريدة تمكنها من تحقيق نهضة في إنتاج الحمضيات، حيث تتوفر مناطق زراعية واسعة تشتهر بزراعة البرتقال واليوسفي بكميات وفيرة. تأتي مأرب في مقدمة المناطق المنتجة للبرتقال، تليها الجوف وصعدة، في حين تحتل صعدة المرتبة الأولى في إنتاج اليوسفي، تليها مأرب والجوف. هذا التوزيع الجغرافي والإنتاجي يعكس إمكانيات اليمن الزراعية غير المستغلة بالكامل، ما يفتح المجال للتوسع في هذا القطاع الحيوي.

التوسع في زراعة الحمضيات يتطلب التركيز على زراعة أنواع جديدة من البرتقال، تحسين جودة المنتجات الحالية، وتطوير نظم التسويق. تبني أساليب حديثة، مثل البيع بالوزن، يعد خطوة ضرورية لضمان تحقيق العدالة بين المزارع، التاجر، والمستهلك، إضافة إلى تسهيل تحديد الأسعار بدقة أكبر.



بيع المنتجات الزراعية والسمكية بالوزن

من أهم الأسس الإيمانية التي يجب مراعاتها فلا يمكن تحقيق تنمية مستدامة قائمة على هدى الله دون أن ننطلق من هذه المبادئ لإقامة القسط وتلافي الغش في التعاملات والبيع والشراء لهذه المنتجات.



مدير عام مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بمحافظة مأرب المهندس فارس القانصي في حوار «اليمن الزراعية»

لدينا خطط مستقبلية للتوسع في زراعة الحبوب والبقوليات ونأمل أن

تحظى المحافظة باهتمام أكبر



أكد مدير عام مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية في محافظة مأرب المهندس فارس القانصي أن المحافظة تتمتع بمقومات زراعية واقتصادية كبيرة منها توفر المياه، وتنوع المناخ، وخصوبة التربة.

وأشار إلى أن المحافظة تتواجد فيها العديد من الأودية ذات الخصوبة العالية، ومنها وادي (ذنة، وحريب، والمهلية ووادي عبيدة) وغيرها.

وقال القانصي في حوار له مع صحيفة «اليمن الزراعية» إن مأرب تشتهر بزراعة أجود أنواع البرتقال واليوسفي، وتحتل المركز الأول زراعة وإنتاجاً.

حواره / مدير التحرير

الإنسان اليمني، وتصل روافده من مناطق صنعاء، البيضاء، ردا، وأجزاء من ذمار، كما أن السد هو الأكبر في الجزيرة العربية، وأهميته تكمن في توفير المياه لري مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، ما يجعله من أهم المنشآت المائية في اليمن.

■ ما هو وضع المنشآت المائية في المحافظة؟

المنشآت المائية في مأرب في وضع جيد، حيث توجد العديد من الحواجز والسدود، لكن بعضها يحتاج إلى صيانة دورية، وإزالة الرواسب لضمان كفاءتها، خاصة مع زيادة الاعتماد عليها في الزراعة.

■ كيف يمكن تفعيل دور الإرشاد الزراعي في مأرب؟

الإرشاد الزراعي هو حلقة أساسية لتحسين الإنتاجية، وقد بدأنا في تفعيل هذا الدور من خلال التعاون مع الجهات المعنية لإنشاء مدارس حقلية في جميع المديرية لتعليم المزارعين أساليب الزراعة الحديثة، وتعزيز وعيهم الزراعي، ونستغل مواقع التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام للتوعية والإرشاد من خلالها؛ كونها أصبحت اليوم أسهل وأقرب للمزارع.

■ ما أهمية التسويق الزراعي وكيف يمكن تحسينه؟

التسويق الزراعي يُعتبر حلقة حيوية لتنظيم المنتجات، وضمان وصولها إلى الأسواق بجودة وأسعار مناسبة.. تنظيم التسويق يشجع المزارع على تحسين جودة المنتج، وقد بدأت وزارة الزراعة بخطوات هامة، مثل الزراعة التعاقدية وتطبيق آلية البيع والشراء بالوزن.

نسعى لتنفيذ هذه البرامج على أرض الواقع لتعزيز تسويق المنتجات الزراعية بمأرب.

■ ماذا عن الثروة الحيوانية في مأرب؟

مأرب تتمتع بثروة حيوانية غنية تشمل الأغنام، الماعز، الأبقار، والإبل، نظراً لتوفر الغطاء النباتي طوال العام. ومع ذلك، هناك بعض التحديات المتعلقة بالأمراض التي تصيب الثروة الحيوانية. نحن ننسق مع الجهات المختصة لتوفير الرعاية الصحية البيطرية اللازمة، ونعمل على حمايتها من خلال التوعية بمخاطر ذبح إناث وصغار المواشي.

■ ما هي أبرز الصعوبات التي تواجهكم في مكتب الزراعة؟
التحديات كثيرة، وتشمل نقص الموارد والمعدات، لكنها لا تثنينا عن العمل.. نسعى جاهدين بالتعاون مع وزارة الزراعة لتجاوز هذه الصعوبات.

■ ما هي خططكم المستقبلية؟

خططنا تشمل التوسع في زراعة الحبوب والبقوليات، وإنشاء مشاتل جديدة، وتحسين أنظمة الري. نهدف أيضاً إلى تعزيز التسويق الزراعي وتوفير المعدات اللازمة للمزارعين.

■ كلمة أخيرة؟

أوجه بخالص الشكر لصحيفة «اليمن الزراعية» على اهتمامها، ودعمها للقطاع الزراعي، كما نأمل أن تحظى مأرب باهتمام أكبر؛ كونها من أهم المحافظات الزراعية في البلاد.



محافظة مأرب تمتلك مقومات زراعية كبيرة منها توفر المياه وتنوع المناخ وخصوبة التربة

تحتل مأرب المركز الأول في زراعة وإنتاج البرتقال بمساحة تبلغ 4602 هكتاراً وكميات الإنتاج 78737 طناً.

عملية التسويق تحتاج إلى تنظيم وتعاون بين الجهات المعنية، حيث تُعد مرحلة التسويق من أهم مراحل العملية الزراعية، وقد بذلنا جهوداً كبيرة لتطوير عملية التسويق وتنظيمها داخل المحافظة، لكن أغلب المحاصيل ما زالت تُسوق إلى العاصمة صنعاء، كما نعمل على تحسين التسويق لجعل المنتجات تصل بأفضل جودة وأسعار عادلة.

■ كيف تنظرون إلى توجيهات القيادة بشأن التوسع في زراعة الحبوب والبقوليات؟

القيادة وضعت استراتيجيات هامة لتوسيع زراعة الحبوب والبقوليات باعتبارها محاصيل استراتيجية، وقد بدأنا تنفيذ هذه الاستراتيجية منذ سنوات، وحققنا تقدماً ملحوظاً، حيث قمنا بتوسيع زراعة القمح في جميع المديرية، وإعداد قاعدة بيانات للمزارعين، وتوفير مدخلات زراعية مثل البذور، والمشروع مستمر، ونحن نتابع كافة مراحل حتى الحصاد.

■ ماذا عن زراعة البن في مأرب؟

البن يُزرع بشكل رئيس في مديرية حريب القراميش، وهناك مساحات متزايدة تخصص لهذا المحصول.. نحن نولي زراعة البن اهتماماً خاصاً ونعمل على إنشاء مشاتل لإنتاج شتلات البن، بهدف التوسع في زراعته وتعزيز إنتاجيته.

■ ما دور الجمعيات الزراعية في تطوير القطاع الزراعي؟
الجمعيات الزراعية تُعد ركيزة أساسية للنهوض

■ ما هي أبرز المقومات الزراعية والاقتصادية التي تمتلكها محافظة مأرب؟

مأرب تمتلك العديد من المقومات الزراعية، والاقتصادية التي تجعلها واحدة من أهم المحافظات الزراعية في اليمن.

من أبرز هذه المقومات توفر المياه بشكل كبير، سواء من الآبار، الفيول، أو السدود، مثل سد مأرب العظيم، إضافة إلى ذلك، تتميز مأرب بترتباتها الخصبة، ووجود مساحات زراعية واسعة تصلح لزراعة العديد من المحاصيل، وكذلك التنوع المناخي في مأرب يمثل عاملاً مهماً، حيث نجد المناخ الجبلي والصحراوي، ما يتيح تنوعاً في الإنتاج الزراعي.

■ كم تبلغ المساحة الصالحة للزراعة والمساحة المزروعة حالياً في مأرب؟

بحسب كتاب الإحصاء الزراعي للعام 2022م، فإن المساحة الكلية لمأرب تبلغ 116592 هكتاراً، والمساحة الصالحة للزراعة 88086 هكتاراً، والمساحة المزروعة 33544 هكتاراً.

■ ما هي أشهر الوديان الزراعية في مأرب؟

تتمتع مأرب بشبكة واسعة من الوديان الزراعية الخصبة التي تلعب دوراً حيوياً في الزراعة، من أبرزها: (وادي ذنة، وادي حباب، وادي قرص، وادي حريب، ووادي ماهلية، ووادي عبيدة)، إلى جانب العديد من الوديان الأخرى التي تشكل رافداً هاماً للزراعة في المحافظة.

■ ما هي المحاصيل الزراعية التي تشتهر بزراعتها محافظة مأرب؟

مأرب غنية بزراعة العديد من المحاصيل المتنوعة، ومنها الحبوب مثل (القمح، الشعير، الذرة، والبقوليات)، كما تنتج مأرب السمسم، وتشتهر بزراعة البرتقال واليوسفي، والنخيل، المانجو، الجوافة، الخوخ، الرمان، والبن، بالإضافة إلى ذلك، تُزرع معظم أنواع الخضروات في مناطق مختلفة من المحافظة.

■ لماذا تصدر مأرب المحافظات اليمنية في زراعة البرتقال؟

مأرب تتميز بتربة خصبة جداً، ومناخ ملائم لزراعة البرتقال، حيث تتوفر المياه بشكل مستمر من مصادر طبيعية، إضافة إلى التنوع المناخي بين المناطق الجبلية والصحراوية، حيث يوفر بيئة مثالية لنمو البرتقال بكميات كبيرة، وجودة عالية، كما أن مناطق مثل وادي عبيدة، صرواح، حريب القراميش، الجوبة، وحريب بيحان تُعد من أبرز المناطق المنتجة للبرتقال.

وبحسب كتاب الإحصاء الزراعي للعام 2022م فقد بلغت المساحة المزروعة 4602 هكتاراً، وبلغت كميات الإنتاج حوالي 78737 طناً، وبذلك احتلت المركز الأول بين محافظات الجمهورية في زراعة وإنتاج البرتقال. وبحسب المصدر ذاته، فقد بلغت المساحة المزروعة من اليوسفي 370 هكتاراً، وكميات الإنتاج 5920 طناً.

■ كيف تجدون واقع تسويق البرتقال؟ وهل هناك تدخلات لتنظيم عملية التسويق؟

فواكه الشتاء.. البرتقال واليوسفي من جانبي الوزن والزراعة التعاقدية



فتحي الذاري

التوسع في زراعة الحمضيات في اليمن وحظر الاستيراد

تعتبر زراعة الحمضيات في اليمن من القطاعات الزراعية الواعدة ذات الأهمية الاستراتيجية، إذ تتميز البلاد بإنتاج أصناف متنوعة من الحمضيات، مثل البرتقال، الليمون، اليوسفي، والليم الحامض، التي تمتاز بجودتها العالية ونكهتها المميزة. ومع ذلك، فإن هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة، من أبرزها الاعتماد المتزايد على الاستيراد لتلبية احتياجات السوق المحلية. وبالرغم من أن الإنتاج المحلي قادر على تلبية احتياجات السوق إلى حد كبير، إلا أن غياب الدعم الكافي، وضعف البنية التحتية الزراعية يشكلان عائقاً أمام استغلال الإمكانيات الكاملة لهذا القطاع. تتفاقم المشكلة مع قلة الوعي بفوائد المنتجات المحلية، وضعف الترويج لها، ما يؤدي إلى منافسة غير عادلة مع المنتجات المستوردة.

ويُعد الاستثمار في زراعة الحمضيات فرصة ذهبية لدعم الاقتصاد الوطني، حيث يمكن أن يساهم في تحسين دخل المزارعين، وزيادة فرص العمل، خاصة في المناطق الريفية، كما أن تطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بالحمضيات، مثل صناعة العصائر والمرببات، يضيف قيمة كبيرة للإنتاج المحلي، ويوفر منتجات تنافسية يمكن أن تقلل من فاتورة الاستيراد، بل وتفتح آفاقاً للتصدير مستقبلاً.

وتواجه زراعة الحمضيات في اليمن تحديات بيئية تتعلق بالآفات والأمراض الزراعية، إلى جانب شح المياه وتغير المناخ، لكن بالإدارة الجيدة، يمكن التغلب على هذه التحديات من خلال تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، وتبني تقنيات الري الحديث، وتوفير الدعم الفني للمزارعين.

يتطلب تعزيز زراعة الحمضيات تضافر الجهود بين الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ويمكن للحكومة أن تلعب دوراً رئيسياً عبر وضع سياسات داعمة للمزارعين، مثل توفير التمويل اللازم للمشاريع الزراعية، وتسهيل الوصول إلى البذور والأسمدة، وتشجيع الدراسات البحثية المتعلقة بالزراعة المستدامة.

من جانب آخر، يمكن للقطاع الخاص الاستثمار في سلاسل الإنتاج والصناعات التحويلية، مما يعزز من فرص تسويق المنتجات المحلية وتحسين جودتها لتلبية احتياجات المستهلكين.

لا يقتصر تأثير تنمية قطاع الحمضيات على تحسين الاقتصاد الوطني فحسب، بل يمتد إلى تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تحسين المستوى المعيشي للمزارعين، وخلق فرص عمل جديدة في مجالي الزراعة والصناعة، كما أن تعزيز الإنتاج المحلي يساهم في تعزيز الأمن الغذائي، وتقليل الاعتماد على الواردات في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد.

إن تعزيز زراعة الحمضيات في اليمن ليس مجرد خطوة نحو الاكتفاء الذاتي، بل هو استثمار طويل الأمد في مستقبل زراعي مستدام، من خلال التركيز على تطوير هذا القطاع، يمكن لليمن أن يضع أسساً قوية لبناء اقتصاد وطني مزدهر، يعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع، ويحقق التنمية المستدامة في مواجهة التحديات الراهنة.

الحملة (الحمولة) وليس عبر الوزن، وهذا يعد إجراء غير عادل، قد يعرض كلاً من المزارع والتاجر لضرر الخسارة، أما بيع التاجر للبرتقال واليوسفي للمستهلك، فقد جاءت الصدفة والقدر بحظ الوزن لتتحقق العدالة التجارية والاقتصادية بينهما بشكل عفوي. كما أن تسويق البرتقال واليوسفي وعرضهما في الأسواق، ما يزال يتم بطريقة بدائية، يجعلهما عرضة لأشعة الشمس المباشرة التي تضر بقيمتها الغذائية وعمرهما الافتراضي، فتسويقهما عبر ناقلات وتلاجات وتغليف الفاكرة يمكن أن يحفظ قيمتهما الغذائية، وعمرهما بشكل مستدام، وهو أمر عصري ومستدام نفاذي به مراراً وتكراراً في سبيل تحقيق نهضة زراعية مأمولة وعلى أسس ومعايير الاستدامة.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

الحمضيات، اللتان تمدان الجسم بفيتامين C الضروري والمهم لتقوية جهازه المناعي لمقاومة نزلات البرد الحادة.

تجدر الإشارة إلى اعتبار محافظتي مأرب وصعدة كمنطقتين واعديتين بالزراعة والمزارع العلمية، لما تمتلكانه من مساحات زراعية شاسعة يمكن استثمارها في زراعة البرتقال واليوسفي من خلال الزراعة التعاقدية التي تمد المزارعين بالموارد اللازمة من أموال والآلات ومعدات ومتطلبات زراعية حديثة، فالمحافظتان طرفيتان ونائيتان يفتقر سكانهما لرؤوس الأموال اللازمة لتحقيق نهضة زراعية مأمولة.

ومن خلال مراجعة سلاسل قيمة زراعة كلاً من البرتقال واليوسفي يلاحظ أن تجارة وتسويق البرتقال واليوسفي تتم بين طرفين من تلك السلسلة، وهما المزارع والتاجر، وما زالت تتم بطريقة بدائية وغير عادلة، وذلك من خلال بيع المزارع البرتقال واليوسفي بالسيارة، أو



د. يوسف المخرفي

تعد زراعة البرتقال واليوسفي حديثة النشأة باليمن، إذ تعود بداياتها لمنتصف القرن الميلادي العشرين الماضي، والتي نجحت بشكل مشهود حد الاكتفاء الذاتي، بل وحد التصدير، للشقيقة الكبرى التي لن تجد برتقالاً أو يوسفياً أشهى وألذ من المنتج اليمني المأربي والصعدي بكل الدنيا على الإطلاق.

وفي خضم سياسة التخصص المناطقي الزراعي الذي نفاذي به جهازاً نهائياً وعبر هذه المنصة الإلكترونية المكتوبة، وكذا عبر قناة الهوية الأسبوع الماضي وقبل شهر قليلة على قناة عدن، فإن محافظتي مأرب وأولاً وصعدة ثانياً تعدان المواطنان المناسبان للتخصص في زراعة البرتقال واليوسفي.

هذا، وتصنف فاكهتا البرتقال واليوسفي ضمن

البرتقال بين الصعوبات والتحديات وتأثيرها على الاقتصاد الوطني



فضل فارس

يمكن لهذا الاستثمار أن يشمل: الزراعة التعاقدية: تعزيز التعاون بين المزارعين والجمعيات التعاونية لتحسين إدارة الموارد الزراعية وزيادة الإنتاجية.

تقنيات التخزين والتعليب: تطوير وسائل تخزين حديثة للحفاظ على جودة المحصول، وتمديد فترة صلاحيته.

صناعة عصائر البرتقال: إنشاء مصانع محلية لتصنيع العصير، مما يضيف قيمة اقتصادية للمحصول ويوفر فرص عمل جديدة.

واحدة من الخطوات الهامة لضمان استفادة المزارعين من جهودهم هي التحول إلى نظام البيع بالوزن بدلاً من البيع العشوائي، مما يضمن عدالة التسعير ويحقق عوائد أفضل للمزارعين.

يمثل موسم البرتقال في اليمن فرصة ذهبية لدعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز الأمن الغذائي، ومن خلال التوسع في زراعته، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، والاستثمار في الصناعات التحويلية، يمكن لليمن أن يحقق نقلة نوعية في إنتاج الحمضيات، مما يساهم في تحسين معيشة المزارعين، ويعزز من مكانة الزراعة كأحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني.

جودة المحصول، مما يعزز قدرة البلاد على منافسة المنتجات المستوردة، ومع ذلك، فإن تحقيق أقصى استفادة من هذا التوسع يتطلب تحسين البنية التحتية الزراعية، ودعم المزارعين بالتقنيات الحديثة.

التحديات والحلول المقترحة الإنتاجية وتحقيق الاستفادة في زراعة البرتقال، يجب العمل على عدة محاور، من أبرزها:

التوسع في المساحات المزروعة: زيادة الأراضي المزروعة بالبرتقال واليوسفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

استخدام التكنولوجيا الحديثة: إدخال تقنيات الري الحديث والزراعة الذكية لتحسين جودة الإنتاج وزيادة العائد.

تنظيم التسويق المحلي والدولي: إنشاء أسواق محلية متخصصة لتسويق الحمضيات، مع البحث عن فرص تصدير إلى الأسواق الخارجية لزيادة العوائد الاقتصادية. لتحقيق التنمية المستدامة في زراعة البرتقال، من المهم الاستثمار في الصناعات التحويلية المرتبطة به.

يشكل موسم البرتقال في اليمن فرصة اقتصادية وزراعية حيوية ينتظرها المزارعون والأسواق المحلية بفارغ الصبر.

فالبرتقال ليس مجرد فاكهة تُزين المائدة البينية، بل يمثل أحد أبرز محاصيل الحمضيات التي تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي، لما له من دور كبير في تنويع الإنتاج الزراعي ودعم المزارعين.

يُعد البرتقال من الفواكه الغنية بالعناصر الغذائية، حيث يحتوي على كميات كبيرة من فيتامين C الضروري لتعزيز المناعة ومكافحة الأمراض، إضافة إلى الألياف التي تدعم صحة الجهاز الهضمي، كما يُعتبر مصدراً طبيعياً للتريب، خصوصاً في الأجواء الحارة. هذه المزايا تجعل البرتقال خياراً غذائياً صحياً ومحبوباً لدى اليمنيين.

تُساهم زراعة البرتقال في تعزيز التنوع الزراعي، مما يُساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات الزراعية، كما يُعد موسم حصاد البرتقال واليوسفي فرصة اقتصادية تُساهم في تحسين مستوى معيشة المزارعين، وتوفير فرص عمل إضافية، سواء في الزراعة، أو في الصناعات التحويلية المتعلقة بالبرتقال. مع توسع زراعة البرتقال مؤخراً، شهدت اليمن زيادة في حجم الإنتاج المحلي وتحسناً في

الحمضيات والتوسع في زراعتها وتسويقها



د.عبد السلام ظافر

الزراعية ومكاتب الزراعة همزة وصل بين المزارعين والمستهلكين أو التجار، مما يساهم في توفير استقرار في الأسعار والعوائد، وتجنب كساد المنتجات، بالإضافة لتعزيز التعاون بين المزارعين والمؤسسات الزراعية لضمان تسويق فعال ومستدام.

فالزراعة التعاقدية ليست مجرد خيار، بل هي ضرورة لضمان استدامة إنتاج الحمضيات، فهي تُساهم في تحسين إدارة المحاصيل الزراعية، وتحقيق العدالة للمزارعين، وتوفير إمدادات منتظمة للأسواق، كما يمكنها دعم الابتكار في تقنيات الزراعة والتخزين، ما يعزز جودة الإنتاج ويزيد من عائداته.

إن التوسع في زراعة الحمضيات وتسويقها بشكل فعال يُعد خطوة استراتيجية لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والدولية، ومع تطبيق تقنيات حديثة واعتماد الزراعة التعاقدية، يمكن للحمضيات أن تصبح أحد أعمدة الأمن الغذائي والاقتصاد الزراعي.

المطلوب الآن هو تكاتف الجهود بين المزارعين والجمعيات الزراعية والمؤسسات الحكومية لضمان تحقيق هذه الرؤية وتحويل التحديات إلى فرص للنجاح.

ملحوظاً في الزراعة نتيجةً للزيادة السكانية العالمية التي يتوقع أن تصل إلى 11 مليار نسمة بحلول نهاية القرن. يأتي هذا التوسع ضمن محاولات تحقيق الأمن الغذائي العالمي، لكنه قد يُسبب ضغطاً على النظم البيئية الأرضية والمائية. تعد الحمضيات من بين المحاصيل التي تتطلب إدارة فعالة للأراضي الزراعية والمياه لضمان تحقيق إنتاج مستدام.

وفي هذا السياق، يمكن لليمن، على سبيل المثال، أن يطور زراعة الحمضيات لتلبية الطلب المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، مع التركيز على تحسين جودة الإنتاج وتوسيع المساحات المزروعة.

التسويق الفعال للحمضيات يُعد من أهم التحديات التي تواجه المنتجين، ويشمل ذلك التحكم في العرض لتجنب إغراق الأسواق أو نقص المنتجات، وضمان استقرار الأسعار.. هنا تظهر أهمية التخزين كمرحلة تسويقية حاسمة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

وتمثل الزراعة التعاقدية أحد الحلول الجوهرية لتجنب الخسائر التي قد يتكبدها المزارعون نتيجة لتقلبات السوق.

من خلال هذه الآلية، يمكن أن تصبح الجمعيات

الحمضيات من أبرز المحاصيل الزراعية ذات القيمة الغذائية العالية والاستخدامات المتنوعة.

يعود أصلها إلى شرق آسيا، حيث انتشرت زراعتها إلى مناطق متعددة حول العالم، لتصبح جزءاً رئيسياً من الإنتاج الزراعي في دول البحر الأبيض المتوسط وأمريكا الجنوبية وأستراليا وجنوب أفريقيا.

واليوم، تلعب الحمضيات دوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي، سواء من خلال استهلاكها كفاكهة طازجة أو في صناعات المربى والعصائر.

تُعتبر الحمضيات مصدراً غنياً بالفيتامينات، خاصة فيتامين C، الذي يعزز المناعة ويقلل من احتمالية الإصابة بالأمراض المزمنة، مثل السرطان وأمراض القلب، كما تحتوي على مضادات الأكسدة مثل الفلافونويدات، التي تدعم صحة العظام والأسنان وتساهم في نضارة البشرة والتئام الجروح. ومع ذلك، ينبغي تناولها بسرعة بعد تقطيعها لتجنب فقدان العناصر الغذائية.

في القرن الحادي والعشرين، يشهد العالم توسعاً

م. عبد السلام يحيى



طرق عملية لمراقبة امتثال الصيادين للقوانين

يمثل الامتثال للقوانين واللوائح في صناعة الصيد ركيزة أساسية لضمان استدامة الموارد السمكية وحماية البيئة البحرية.

ومن أجل تحقيق ذلك، هناك العديد من الطرق العملية التي يمكن استخدامها لمراقبة نشاطات الصيد وضمان تقيد الصيادين باللوائح.

أحد الأساليب الفعالة هو الرصد الميداني، الذي يشمل الرصد الجوي والبحري باستخدام الطائرات أو السفن.. هذه الوسائل تتيح مراقبة مستمرة لنشاطات الصيد في المناطق البحرية المختلفة، مما يساهم في الكشف عن أي ممارسات غير قانونية، إلى جانب ذلك، توفر تقنيات الرصد والتتبع الحديثة مثل أنظمة تحديد المواقع الساتلية (GPS) ونظم التتبع الإلكتروني (Vessel Monitoring Systems) إمكانية

تتبع حركة سفن الصيد والتحقق من مواقعها ومدى التزامها بالمناطق المصرح بالصيد فيها.

التفتيش الميداني يعد أداة محورية أخرى، حيث يتم إجراء عمليات تفتيش مفاجئة على السفن للتحقق من امتثالها للقوانين، مع إمكانية استخدام الرقابة الجوية لمتابعة الأنشطة عن بعد. كما تتيح تقنيات المراقبة عن بعد مثل الكاميرات البحرية مراقبة الأنشطة البحرية بشكل مستمر وتوثيقها كدليل في حال حدوث انتهاكات.

التعاون مع الصيادين يلعب دوراً مهماً أيضاً، حيث يمكن تشجيعهم على المشاركة في برامج التقارير الذاتية والالتزام الطوعي بالقوانين. هذه البرامج تعزز الثقة بين الصيادين والجهات الرقابية وتعمل على توجيه السلوكيات نحو ممارسات أكثر استدامة.

ولا يمكن إغفال أهمية التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في هذا السياق، حيث تتيح تقنيات تحليل البيانات الضخمة الكشف عن الأنماط غير القانونية في نشاطات الصيد، مما يسهل على السلطات اتخاذ إجراءات استباقية وفعالة.

باستخدام هذه الأساليب المتنوعة والمتراصة، يمكن للجهات المعنية تعزيز مراقبة الامتثال للقوانين، وضمان استدامة الموارد البحرية، وحماية التنوع البيئي. تطبيق هذه الإجراءات بحزم وفعالية يعزز من مستقبل صناعة الصيد كقطاع مستدام ومسؤول.

أهمية الموروث الشعبي البحري لمجتمع الصيادين



يحيى دويله



الموروث الشعبي البحري يعد جزءاً لا يتجزأ من هوية مجتمع الصيادين، فهو مرآة تعكس تاريخهم وثقافتهم وتقاليدهم المتوارثة عبر الأجيال.

يضم هذا الموروث مجموعة متنوعة من العادات والتقاليد والحكايات والفنون المرتبطة بالصيد، مثل الطرق التقليدية للصيد والأهازيج الشعبية والقصص البحرية، التي تعزز من تماسك المجتمع وترتبط أفرادهم بمعارف وخبرات تراكمت على مر الزمن.

يشمل هذا الموروث خيرات متوارثة في تقنيات الصيد، وفهم عميق لسلوك الأسماك والتنبؤ بحالة الطقس. هذه المعارف، التي استخلصها الصيادون من خبراتهم المتراكمة، تمثل رصيماً قيماً للصيادين الجدد، حيث تتيح لهم الاستفادة من تجارب السابقين لتحسين ممارساتهم وزيادة إنتاجيتهم.

كما أن تنظيم الأنشطة المرتبطة بالموروث الشعبي البحري، مثل المهرجانات البحرية، يوفر فرصة فريدة للاطلاع على حياة الصيادين ويعزز الروابط الاجتماعية وروح التعاون بين أفراد المجتمع، حيث يتعلم الشباب من كبار السن ويستفيدون من حكمتهم وخبراتهم.

علاوة على ذلك، يتيح هذا الموروث فرصة لتوجيه رسائل توعوية وإرشادية حول أهمية حماية الموارد البحرية واستدامتها. فالحفاظ على البيئة البحرية وضمان استمرارية الموارد الطبيعية للصيد يساهم في تحقيق ممارسات صيد مستدامة، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويوفر فرص عمل جديدة لمجتمع الصيادين.

إن الموروث الشعبي البحري يمثل ثروة ثقافية لا تقدر بثمن، تعكس هوية الصيادين وتاريخهم وتساهم في توعية المجتمع بأهمية البيئة البحرية. من خلال الحفاظ على هذا الموروث وإحيائه، يمكن تعزيز الهوية الثقافية لمجتمع الصيادين، ونقل المعرفة والخبرات، وتقوية الروابط الاجتماعية. كما أنه يلعب دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يجعل حمايته ضرورة ملحة.



إعلان

للتجار ومزاولي مهنة بيع الأسماك

تحت شعار إحلال المنتج المحلي بدلاً عن المستورد مسؤولية الجميع

تنفيذاً لتوجيهات وزير الزراعة والثروة السمكية الموارد المائية في تنظيم التسويق وتنمية صادرات المنتجات السمكية .

تعلن الإدارة العامة للتسويق - إدارة الصيد التعاقدى للأخوة تجار الجملة والمصدرين ومزاولي مهنة بيع الأسماك عن البدء في تنفيذ برنامج الصيد التعاقدى السمكي للمنتجات السمكية (الطازجة - مجمدة - مجففة) للمنتجات التالية في البحر الأحمر:

المنتج	م	المنتج	م	المنتج	م	المنتج	م
قنابيع	22	حبار	15	حلفصبي	8	باغسه	1
هلبو	23	هامحور	16	ديرك صغيروكبير	9	كمل ابيض وحمر	2
منقم	24	فوس (محدود)	17	عربي	10	جلاصف	3
سخله	25	عنبريه (محدود)	18	هداس	11	بكماس	4
قد صفر	26	جمبري	19	ججش	12	بياض سعودي	5
قد نقطه	27	حمير	20	جنبري	13	درب	6
قد مرزوقي	28	شكوع	21	سمعه	14	السمان	7
قد اسود	29						
ابوحجر	30						

عليهم التوجه للإدارة العامة للتسويق - إدارة الصيد التعاقدى

لتقديم طلباتهم في شراء المنتج السمكي بالتنسيق مع الاتحاد التعاوني السمكي لغرض إبرام عقود الصيد التعاقدى مع المنتجين عبر جمعية ساحل تهامة.

للاستفسار يرجى التواصل على الرقم التالي: 780400491



المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

العلاقات العامة
770988802 - 771862357

الإخراج الفني
عبدالرحمن داوود

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

اليمن الزراعية

زراعية - تنمية - مجتمعية

أسبوعية - 12 صفحة

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد: hafc.yemen@gmail.com

العناصر الغذائية وتغذية النبات 4 (الكالسيوم)



يستخدم محلول نترات الكالسيوم أو منتجات مخصصة لرش النباتات مباشرة.

اليمن الزراعية - م / قيس الوجيه

الكالسيوم الزراعي

هو عنصر غذائي أساسي يستخدم في الزراعة لتحسين خصوبة التربة وزيادة إنتاجية المحاصيل. يعتبر الكالسيوم أحد العناصر الثانوية المهمة للنباتات، حيث يلعب دوراً حيوياً في النمو السليم وتطوير الجذور والبنية الخلوية.

أهمية الكالسيوم الزراعي:

- 1- تحسين بنية التربة: يساعد الكالسيوم في تحسين خصائص التربة الثقيلة، مثل الطين، من خلال تحسين التهوية والصرف.
- 2- يقلل من مشاكل التربة القلوية أو الحمضية عن طريق تعديل درجة الحموضة (pH).
- 3- تعزيز صحة النبات: ضروري لبناء جدران الخلايا النباتية، مما يعزز من صلابة النبات ومقاومته للأمراض.
- 4- يحسن من امتصاص العناصر الغذائية الأخرى مثل البوتاسيوم والمغنيسيوم.
- 5- زيادة المحصول وجودته: يساهم في تحسين جودة الثمار، مثل الطماطم والتفاح، عن طريق تقليل المشاكل مثل تعفن القمة الزهرية.
- 6- تقليل الإجهاد النباتي: يعزز من مقاومة النباتات للضغوط البيئية، مثل الجفاف والملوحة.

مصادر الكالسيوم الزراعي:

- 1- الجير الزراعي (كربونات الكالسيوم): يستخدم لتعديل حموضة التربة.
- 2- كبريتات الكالسيوم (الجبس): مفيد في التربة المالحة أو القلوية، حيث يساعد في تحسين نفاذية الماء.
- 3- نترات الكالسيوم: مصدر مباشر للكالسيوم والنيتروجين، يُستخدم كسماد سريع الامتصاص.
- 4- قشور البيض ومخلفات الكائنات الحية: تُعد مصدراً عضوياً غنياً بالكالسيوم.

كيفية استخدام الكالسيوم في الزراعة:

- 1- تحليل التربة: قبل إضافة الكالسيوم، يجب تحليل التربة لتحديد احتياجاتها.
- 2- الإضافة المباشرة: يضاف الكالسيوم على هيئة جير أو جبس حسب طبيعة التربة.
- 3- الرش الورقي: يمكن استخدامه كإضافة سريعة.

أسباب نقص الكالسيوم:

- 1- قلة توفر الكالسيوم في التربة: نتيجة انخفاض محتوى التربة من الكالسيوم أو ارتفاع درجة الحموضة (pH) بشكل كبير.
- 2- مشكلات الري: الري غير المنتظم يؤدي إلى تعطيل امتصاص الكالسيوم، لأنه ينتقل مع الماء.
- 3- تنافس العناصر الغذائية: زيادة مستويات البوتاسيوم أو المغنيسيوم أو الصوديوم قد تؤدي إلى تثبيط امتصاص الكالسيوم.
- 4- نقص في حركة الكالسيوم: الكالسيوم عنصر غير متنقل داخل النبات، مما يعني أن الأنسجة النامية تعتمد بشكل كبير على الامتصاص المستمر.

الوقاية:

- استخدام أسمدة متوازنة تحتوي على الكالسيوم.
- الري المنتظم لتحسين امتصاص العناصر الغذائية.
- اختيار أصناف محاصيل مقاومة لنقص الكالسيوم عند الزراعة.
- إذا كنت بحاجة لتوصيات أكثر تفصيلاً لنوع معين من المحاصيل، يمكنني مساعدتك.

نصائح:

- تجنب الإفراط في استخدام الكالسيوم لأنه قد يؤدي إلى تثبيط العناصر الغذائية الأخرى، مثل الفسفور والمغنيسيوم.
- استخدامه بالتوازن مع العناصر الغذائية الأخرى لضمان نمو سليم للنباتات.

أسباب نقص الكالسيوم:

- 1- قلة توفر الكالسيوم في التربة: نتيجة انخفاض محتوى التربة من الكالسيوم أو ارتفاع درجة الحموضة (pH) بشكل كبير.
- 2- مشكلات الري: الري غير المنتظم يؤدي إلى تعطيل امتصاص الكالسيوم، لأنه ينتقل مع الماء.
- 3- تنافس العناصر الغذائية: زيادة مستويات البوتاسيوم أو المغنيسيوم أو الصوديوم قد تؤدي إلى تثبيط امتصاص الكالسيوم.
- 4- نقص في حركة الكالسيوم: الكالسيوم عنصر غير متنقل داخل النبات، مما يعني أن الأنسجة النامية تعتمد بشكل كبير على الامتصاص المستمر.

كيفية علاج نقص الكالسيوم:

- 1- إضافة مصادر الكالسيوم: الجير الزراعي (كربونات الكالسيوم): لتعديل حموضة التربة وزيادة محتوى الكالسيوم. نترات الكالسيوم: تُستخدم كسماد سريع الامتصاص. كبريتات الكالسيوم (الجبس): لتحسين خصوبة التربة دون رفع درجة الحموضة.
- 2- الرش الورقي: يمكن استخدامه كإضافة سريعة.

توصيات فنية لحماية الحيوانات في فصل الشتاء

م / جميل يوسف كشاشة

- اتخاذ الطرق الصحية أثناء شحن ونقل الحيوانات.
- عزل الحيوانات المريضة عن السليمة
- عدم إدخال حيوانات جديدة إلى المزرعة إلا بعد التأكد من صحتها.
- تأمين كمية كافية من الأعلاف بأماكن مغلقة، وتخزينها بأماكن مرتفعة عن الأرض لمنع تعرضها للأمطار والتلف.
- تطبيق رش المبيدات الحشرية، وكذلك تطهير الحظائر وكافة محتوياتها بالمطهرات المناسبة وبشكل دوري.

- من السطح لداخل الحظيرة.
- حماية أفراد القطيع خاصة الصغيرة منها والحديثة الولادة، وإبقاؤها في حظائر مغلقة.
- حماية لها من تيارات الهواء خاصة أثناء الليل.
- الاهتمام بنظافة الحظائر، والتأكد من جفاف الأرضيات وعدم السماح بخروج الحملان من الحظائر الدافئة إلى الجو الخارجي بشكل مفاجئ.
- تفادي تزاوج الحيوانات في الحظيرة.
- تجنب التغيير المفاجئ في العليقة.

- صعوبة في التنفس ووجود كحة على فترات متفاوته.
- وجود إفرازات أنفية مائية في بداية المرض، ثم تتحول إلى مخاطية، وتكون مصحوبة بالتنفس السريع.
- يلاحظ على الحيوان الوقوف، والرأس ممتد إلى الأمام لمحاولة الحصول على أكسجين، مع وجود إفرازات بالفم وزيادة في اللعاب.
- انخفاض في معدل إنتاج الحليب للحيوانات الحلابة.
- إسهال وخصوصاً عند الحيوانات الصغيرة.

- انخفاض درجة الحرارة في فصل الشتاء يؤثر بشكل سلبي على حيوانات المزرعة، فقد يتعرض الحيوان بشكل مباشر للعديد من الأمراض التنفسية ونزلات البرد والإسهالات، وخصوصاً صغار الحيوانات.
- هنالك العديد من الأسباب التي تساعد على حدوث المشاكل الصحية في فصل الشتاء منها:
- التعرض للتيارات الهوائية الباردة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- تبلل أرضية الحظائر بالمياه.
- ازدحام الحظائر بأعداد كبيرة من الحيوانات.
- سوء التهوية في الحظائر المغلقة.
- شحن الحيوانات بطريقة غير صحية (سيارات نقل مكشوفة في طقس بارد).
- تغيير العلائق بشكل مفاجئ.
- وجود الحشرات وانتشارها.

الأعراض المرضية للحالات المرضية في فصل الشتاء:

- في البداية فقدان الشهية، وخاصة عند الحيوانات الصغيرة.
- ارتفاع في درجة حرارة الحيوان.

- وبما أن الوقاية خير من العلاج، فيجب تفادي المشاكل الصحية في فصل الشتاء عن طريق:
- تجنب تعرض الحيوانات للتيارات الهوائية الباردة بشكل مباشر.
- إحاطة جدران الحظائر نصف المفتوحة أو المكشوفة بوق بلاستيكي، وإغلاق فتحات التهوية لمنع دخول التيارات الهوائية والأمطار إلى الحظائر عند سقوطها.
- عمل أسقف مائلة للحظائر حتى تمنع تجمع مياه الأمطار فوق الأسطح، ومن ثم تسرب المياه.



الأهالي في الرضمة بإب يكتبون قصة جديدة عن التكاتف المجتمعي



اليمن الزراعية - أنور مهجر

في مبادرة استثنائية تعكس روح التعاون والتكاتف المجتمعي، اجتمع أهالي عزلتي أزال والبكرة في مديرية الرضمة بمحافظة إب لإنجاز مشروع لشق طريق جديد مسلكاً سهلاً للأهالي بعد قرون من المعاناة. ووسط تحديات كبيرة وظروف صعبة، تمكن أبناء المنطقة من تحقيق إنجاز كبير بجهودهم الذاتية، ليكتبوا فصلاً جديداً في قصص العمل التطوعي وحب التكاتف والتعاون المجتمعي.

أبناء العزلتين، هم رواد هذا المشروع، حيث استخدم الأهالي الأدوات التقليدية لشق الطريق، معبرين عن إصرارهم وعزيمتهم في مواجهة الصعاب، بهدف واضح وجلي، وهو التخفيف من معاناة المجتمع وتوفير طريق آمن ومريح يسهل حركة التنقل في المنطقة، مما يعكس روح العمل الجماعي والإيمان بقدرة المجتمع على تحقيق التغيير بأبسط الإمكانيات.

لم يقتصر دعم المشروع على الجهود المجتمعية فقط، فقد ساهم الأهالي في خارج البلاد وداخلها وأهل الخير في تمويل المبادرة، مما أظهر تكاتفاً استثنائياً بين مختلف الفئات، ليجسدوا بذلك القيم الحميدة في التغلب على العديد من العقبات التي واجهت المشروع، فأصبحت المبادرة نموذجاً يُحتذى به في تحقيق التنمية المجتمعية. وتحمل هذه المبادرة رسالة قوية حول أهمية العمل التطوعي



والمشاركة المجتمعية في حل المشكلات وتقديم الخدمات.. إنها تؤكد على أن قوة التكاتف والعمل الجماعي الذي يحقق نتائج ملموسة على واقع المجتمع، وأثبتت مبادرة الأهالي في الرضمة أن الإصرار والعزيمة هما مفتاح النجاح في مواجهة التحديات. هذه القصة الإنسانية ليست مجرد إنجاز مجتمعي محدود، بل هي دعوة لجميع المجتمعات لتبني مثل هذه المبادرات التطوعية، التي تعود بالخير على الجميع. إنها مثال حي على أن التعاون بين أبناء المجتمع في الداخل أو الخارج يمكن أن يحقق تطوراً ملحوظاً ويترك أثراً إيجابياً في حياة الناس.



المنازل الزراعية في اليمن

المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها				المعالم الزراعية				أيام المعالم		
تخرج منها في يوم	تدخل من يوم	إسم المنزلة	إلى	من	المعلم					
ديسمبر	4	نوفمبر	22	القلب	ديسمبر	8	نوفمبر	26	عشاء النجمين (الظلم الأول)	13

يقول علي ولد زايد:

لَيْتَهَا ظَلَمْتُ بَعْدَ مَا تَلَمْتُ لَيْتَهَا لُقِحْتُ قَبْلَ مَا فُقِحْتُ

